المطلقة اولى بها لا تفصيل فيه فلا كما نصبوا عليه والايات مما قصد فيه
الزيادة المطلقة **تنبيه** رايت بخط المصنف ما نصه مسيلة قول النحاة
لا يضاف افعل الا الي ما هو جزوه هذا شرطه ان يكون المضاف اليه هو
المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف احسن اخوته وهو الد
الخصام في احد التاويلات ولاولي رجل ذكر انتهي ومر ما في كون الد الخصام من باب
التفضيل وقوله لاولي رجل ذكر لعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سوالان الاول
ما اشير اليه في كلام المصنف هذا وهو انه كيف اضيف افعل الي ما ليس جزا منه
وجوابه ما عرفت الثاني انه قوله رجل يقتضي انه لا يدخل الطفل الذي ليس برجل
لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل واجاب عن هذا الفقهاء في كتاب الفرايض
بان المراد بالرجل ما ليس بامراة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينيذ الي سر هذا
الاطناب وهلا قيل ولاولي ذكر والاظهر ان يقال انه اولي فعل مضاف الي رجل اضا
سبب والمعني ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولي وبين الميت فهو سبب في
توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل اولي الميت
كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير اولي رجل بالميت اي اقرب رجل لشخص
اقرب رجل عن الميت ونظيره هو اخوك لخو الرخا لا اخو الشدة اضفت الاخ
الي الرخا لانه سبب الاخوة فافاد قوله اولي رجل نفي الميراث عن الاول الذي
هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال اولي الميت يعني من ابن عم العم
مثلا لانها ولاية ابطن لا ولاية صلب وافاد بقوله ذكر نفي الميراث علي النساء
وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن اناث فذكر نعت لاولي ولهذا كان
محفوظا في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي
السهام لقلت اولي رجل ذكر بالرفع ولو قيل من تعطي المال لقيل اولا رجلا
ذكرا بالنصب **قوله** فان كانت اضافته الي نكرة قال في الترشيح واذا عطفت علي
النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل واعقله وهو لا اعقل نساء واعقله

وافضل

٦٨

وافضل رجال واعقله بتذكير الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر
والمونث علي التوهم كانك قلت من اول الكلام فان اضفت الي معرفة ثنيت
وجمعت وهو القياس واجاز س الافراد وعليه قوله ومية احسن الثقلين
جيدا وسالفة واحسنه قذالا كانه قال واحسن من ذكرنا انتهي وحاصله
ان افراد الضمير مع عوده علي غير مفرد لتاويله بالموصول وعليه يتخرج
ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه **قوله** لاستوايهما في التنكير
قال اللقاني يوخذ منه ان اضافته للمعرفة يفيده التعريف وان اضافته
في الوجهين معنوية وهو كذلك انتهي وقد تقدم في باب الاضافة الكلام علي
ذلك في كلام الشارح **قوله** اذ فضلوا هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو
المناسب للمقام وفي بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتشر
فساده حتي الحق بالاصل في كثير من النسخ **قوله** لا تم اي عموما شموليا وانما
تم عموما بدليا وقوله فمن اين جا العموم اي الشمولي حيث قال اولا والمعني
زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا **قوله** وان اول بما لا تفضيل
فيه وقوله بعد فان كان علي اصله من افادة المفاضلة تعبير حسن يبين به
مراد المصنف وادي الي ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة علي معني
من لا التي لبيان الجنس لتخلف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افعل لا بد ان
يكون بعض ما يضاف اليه والثاني كلا له والمجرور بمن لا بد ان يكون غيره وتفصيل
المقال في حواشينا علي الالفية واعلم انه اختلف في نحو الله اكبر والله اعظم
فقيل انه افعل علي حقيقته وحذف المفضل عليه اي اكبر من كل كبير واعظم
من كل عظيم وقيل افعل بمعني فاعل قال المصنف والسر في هذا ان اطلاق الكبير
والعظيم والموجود ونحو ذلك علي القديم والحادث هل هو بطريق التواطي
او بطريق الاشتراك اللفظي والمعنوي فان قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في
هذه الاشيا ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعني وان قلنا بالاشتراك

Copyright © King Saud University